



دائرة شؤون المفاوضات وحدة دعم المفاوضات

**إسرائيل وخروقات لا تنتهي لكل الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية
نظرة شاملة على خروقات وتجاوزات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي
في ظل الحكومة الراهنة رقم 37**

توطئة لا بد منها:

أولاً، يخطئ الكثيرون في استخدامهم تعبير المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، لذلك ينبغي التذكير بأن صاحبة الولاية الشرعية والثورية في التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية هي منظمة التحرير الفلسطينية، م ت ف، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني.

من نافل القول إن أخطاءً كثيرة واكبت مسيرة تطبيق بنود اتفاق أوسلو الموقع في أيلول 1993 بين م ت ف وإسرائيل. لكن أكبر خللٍ أدى الى نسف الاتفاق من أساسه كان عدم التزام إسرائيل بما تم التوقيع عليه، وخصوصاً بعد اغتيال رابين يوم 5 تشرين الثاني 1995. منذ ذلك اليوم ومسيرة العملية السلمية، كما اصطُح على تسميتها، تواجه العراقيل تتلوها عراقيل من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. لكن الحكومة الراهنة السابعة والثلاثين في الدولة القائمة بالاحتلال سبقت كل الحكومات الغابرة في انتهاكاتها، وسط صمتٍ عالمٍ يقوى في كل المواقع ويصيبه الوهن، والهوان أحياناً، حين يتعلق الأمر بالتصدي لخروقات إسرائيل للقانون الدولية، ولإرادة المجتمع الدولي. لم تكتفِ الحكومة الراهنة بحرف العملية السلمية عن مسارها، بل سعت إلى وأدها، والتخلص من تركة الاتفاق لأنها رأت فيه اعترافاً بالوجود الفلسطيني، حتى ولو كان هذا الاعتراف منقوصاً، وهي التي تريد إلغاء الوجود الفلسطيني في ذهننا ومن استراتيجيتها، لتتخيل فلسطين أرضاً خالية من أصحابها الشرعيين، أبناء الشعب العربي الفلسطيني ومليئة بالمستعمرين القادمين من شتى أنحاء العالم.

في مقالته المشهورة التي نشرت يوم 4 تشرين الثاني 1923 تحت عنوان "الجدار الحديدي" اعترف زئيف جابوتينسكي، الأب الروحي للفكر الصهيوني الذي لا زال مقر حزب الليكود في تل أبيب يحمل اسمه، بأن الحركة الصهيونية قامت على مبدأ كولونيالي محض حتى أنه في تلك المقالة أورد اسم "فلسطين" 18 مرة بينما ذكر عبارة "أرض إسرائيل" مرة واحدة فقط في سياق الجملة التالية: "إن كل السكان الأصليين في العالم يقاومون المستعمرين ما دام لديهم أدنى أمل في التخلص من خطر الاستعمار. وهذا ما يفعله العرب في فلسطين وما سيستمرون في فعله ما دامت هناك بارقة أمل واحدة في أن يتمكنوا من منع تحول فلسطين إلى "أرض إسرائيل"."

ويضيف: "إن لدى قرائي فكرة عامة عن تاريخ الاستعمار في البلدان الأخرى. وأنا أقترح عليهم أن ينظروا في كل السوابق التي يعرفونها. وأن يروا ما إذا كانت هناك حالة واحدة منعزلة لأي استعمار تم بموافقة السكان الأصليين. لا توجد سابقة من هذا القبيل".

لقد تحدث جابوتينسكي عن الحركة الصهيونية مثل أي قوة استعمارية أخرى استولت على بلدان أو أمم مختلفة. لذلك، كان واضحا له أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق طوعي مع "عرب فلسطين". والأهم من ذلك هو اعترافه بالأهداف الاستعمارية للحركة الصهيونية دون أن يذكر أي علاقة بين جوهر هذا الفكر وبين العقيدة اليهودية، حيث أرادت الحركة الصهيونية لاحقا استغلال الشريعة اليهودية للتسوية لإقامة دولة للشعب اليهودي فيما لم يطرح الأب الروحي للحركة الصهيونية مفهوم الشهب اليهودي، بل تحدث عن حركة استيطانية استعمارية اعترف مسبقا بأن عرب فلسطين لن يقبلوا بالاستسلام لها، وسيحاربونها طالما لا زالت لديهم بارقة أمل واحدة في التحرر من براثنها.

بعد رسائل الاعتراف المتبادل بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين، الذي اغتاله عنصر من اليمين المتشدد، اعتمدت إسرائيل منطلقا تفاوضيا لا يقبل به عاقل. اعتبرت أنها حصلت من م ت ف على ما تريد وهو الاعتراف بحقها في الوجود والعيش الآمن في حدود معترف بها. لذلك، أدخلت تعديلات استراتيجية على منهجها في تنفيذ بنود الاتفاق، بحيث وصلنا اليوم الى عدم بقاء بند واحد من تلك الاتفاقية بعد أن مسحتهم خطوات إسرائيل المدروسة، خطوة تلو الخطوة.

والمنطق التفاوضي الذي تبنته إسرائيل وأوصلنا الى ما نحن فيه، يقول: "ما هو لي فهو يخصني، أما ما هو لك فهو خاضع للتفاوض" (What is mine is mine. What is yours is negotiable.) والمعنى واضح. تريد إسرائيل أن تبتلع 78% من أرض فلسطين على اعتبار أنها باتت ملكا خاصا لها حسب ما تريد أن تراه في رسائل الاعتراف المتبادل، من ثم الانتقال إلى التفاوض على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية بمنطق التسوية والمماثلة من جهة، ومن جهة أخرى خلق وقائع على الأرض تجعل من حل الدولتين على خطوط الرابع من حزيران مستحيلا.

لا زالت الحكومة الإسرائيلية حتى اللحظة ترفض ليس فقط اعتماد حدود الرابع من حزيران 1967 أساسا للحل السياسي، بل إنها ترفض ترسيم حدود دولة إسرائيل في أي حل قادم، تاركة الفرصة متاحة لمزيد من الانتهاكات وتحقيق المزيد من الإنجازات على الأرض، بما يقود في نهاية المطاف الى قتل العملية السياسية ودفن حل الدولتين. ألم يقل وزير دفاع حرب حزيران موشيه دايان إن حدود إسرائيل يرسمها حذاء آخر جندي إسرائيل يصل إلى أقصى بقعة جغرافية؟

لقد أغدقت دول العالم، وأولها الولايات المتحدة، منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وعودا لا حصر لها على القيادة الفلسطينية مقابل اعترافها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وعندما اعترفت منظمة التحرير بالقرار، بدأ سيل المطالب والشروط الغربية، دون أن ينتهي الى يومنا هذا، ودون أن نرى هؤلاء وقد مارسوا ضغطا واحدا أجبر إسرائيل على الانسحاب من متر واحد من الأراضي المحتلة. ولا يغرن

أحد أن إسرائيل انسحبت من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لأن الصلاحية الأمنية العليا لا زالت في أيدي الاحتلال الذي يتحكم بكل تفاصيل الحياة، حتى المدنية منها، للفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة الوطنية ذاتها.

ما حدث بعد اغتيال رابين يؤكد تماما صدق ما ذهب إليه الشعب الفلسطيني في رؤيته لحقيقة الأمر. كل رئيس للوزراء جاء بعد رابين ابتعد أكثر عما عرف في إسرائيل باسم إرث رابين. لكن أكثرهم تنكرا للاتفاق كان بنيامين نتنياهو منذ ولايته الأولى عام 1996 وحتى ولايته الحالية 2024، حيث أصبح صاحب أطول فترة لرئاسة الوزراء في إسرائيل.

جاء نتنياهو وفي عقله الباطني معارضة شديدة لاتفاق أوسلو، ولكل أشكال الاتفاقات مع الفلسطينيين. ولذلك أسباب كثيرة. فهو القادم من أسرة يمينية متطرفة. وهو الذي بقي فترة طويلة على وفاق تمام مع والده ومع أفكاره المتشددة. بعد وفاة والده، زاد نتنياهو تمسكه بتلك المبادئ، بعكس بعض التوقعات التي قالت إن غياب ظل الوالد عنه سيقربه من معسكر البراغماتيين!

ظهر نتنياهو في شريط مصور بثته إحدى القنوات الإسرائيلية وهو يفاخر في حديث داخلي عام 2002 كيف أنه قضى على فكرة اتفاق أوسلو من أساسه. قال نتنياهو إنه انتهز فرصة صدور موقف أمريكي في رسالة موجهة من وزير الخارجية الأمريكية في حينه وارن كريستوفر قال فيها "إن إسرائيل وحدها هي التي تحدد احتياجاتها الأمنية وترسم حجم انسحاباتها التدريجية الواردة في الاتفاق." من هنا، قال نتنياهو إنه ركز على أن احتياجات إسرائيل الأمنية تشمل غور الأردن والمستوطنات والقدس، وبالتالي لم يترك مجالاً لأي انسحاب ذي مغزى من هذه المواقع الثلاثة. كان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي حين كان يتعين على الجيش الإسرائيلي تنفيذ ثلاث انسحابات متدرجة من الضفة الغربية عرفت آنذاك باسم نبضات الانسحاب المرحلي.

في تلك المرحلة، كان ينبغي أن يكون الانسحاب الإسرائيلي قد شمل ما لا يقل عن 40 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. لكن نتنياهو لم ينسحب سوى من مساحة لا تتجاوز 13%، فيما لا زال الباقي تحت السيطرة العسكرية والمدنية المطلقة للجيش الإسرائيلي.

لم يكن إيهود باراك الذي جاء بعد نتنياهو بأفضل من سابقه. فهو دخل ديوان رئاسة الوزراء بثياب حمل وديع يخفي تحتها قائدا عسكريا عارض اتفاق أوسلو منذ البداية، مع أنه ادعى أنه سيكون أكثر كرمًا مع الفلسطينيين مما كان عليه رابين.

تهرب باراك من التفاوض مع الفلسطينيين بطرحه فكرة الاتفاق مع سوريا. واقنع الرئيس كلينتون بأن لديه عرضا لا يمكن للرئيس حافظ الأسد أن يرفضه. توجه كلينتون الى جنيف والتقى بالرئيس السوري وتحادث مع باراك هاتفيا، فاتضح له أن باراك لم يحمل في جعبته ذاك العرض الذي تحدث عنه. فشل لقاء جنيف وعاد كلينتون إلى واشنطن خالي الوفاض.

بعد فترة وجيزة، أعاد باراك الكزة، وهذه المرة في الشأن الفلسطيني. أدرك الرئيس عرفات أن باراك لا يقصد ما يقوله، وأنه ليس على استعداد لدفع فاتورة الحل الشامل. لكن الرئيس كlintون أصر على استضافة القمة في كامب ديفيد التي انتهت الى فشل ذريع.

ثم صعد شارون الى سدة الحكم. وبالرغم من كل ما قيل وعرف عنه سابقا، اعترف أمام مجلس الوزراء ذات يوم بأن على إسرائيل أن تواجه الحقيقة، وأن تقر بأنها دولة قائمة بالاحتلال، وأن الفلسطينيين لا يمكن أن يقبلوا بالعيش تحت الاحتلال الى الأبد. وردت جملته الصريحة تلك خلال مناقشة مجلس الوزراء لخطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة عام 2005. انسحب شارون من قطاع غزة، لكنه مرض وتوفي بعد ذلك تاركا الساحة أمام إيهود أولمرت، الذي تسلم مقاليد الحكم من بعده.

استقبل أولمرت الرئيس عباس مرارا في مقر إقامة رئيس الوزراء الرسمي في القدس الغربية. جرت بينهما محادثات جادة وعميقة لساعات طويلة تزيد عن مئة وعشرين تقريبا. وتوصلا الى تفاهات ذات مغزى مهم حول الترتيبات الأمنية وترسيم الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل. لكن تحقيقات الشرطة في قضايا الفساد المنسوبة الى أولمرت أوقفت عجلة التقدم في العملية السلمية. تنحى أولمرت عن رئاسة الحكومة عملا بالقاعدة أن رئيس وزراء يخضع للتحقيق لا يمكن أن يواصل مهام عمله. فأنى بعده نتنياهو لينسف ما تبقى.

كتبت وزيرة الخارجية في حينه كوندوليزا رايس ورقة التسليم (handover note) لإدارة الرئيس أوباما وفيها ملاحظة مهمة قالت فيها إن من المستحسن أن تُستأنف المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل من حيث توقفت بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت.

حملت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس أوباما هذه التفاهات الى نتنياهو الذي رفضها. قال نتنياهو إنه يريد مناقشة كل شيء من نقطة الصفر!! وفعلا، في تلك اللحظة عادت العملية السلمية الى نقطة البداية.

بعد أن تعلم ما تعلمه في ولايته الأولى، تبني نتنياهو اللعبة المعروفة في عالم السياسة والمسماة "نظرية الخوف". لعب نتنياهو على وتر عقدة الخوف لدى الشارع الإسرائيلي. استخدم لهذا الغرض سلة من الأخطار الافتراضية التي أقنع فيها الجمهور الإسرائيلي بأن الخطر يتهدد إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن إيران وحزب الله وفصائل فلسطينية وإسلاموية وغيرها. وكل ذلك لضمان سيطرته على شارع لا يملك أن يعيش بين جدران الخوف ولو ليوم واحد!!

جرت العادة أن يفصح كبار المسؤولين الأمريكيين عن حقيقة مشاعرهم إزاء سياسات إسرائيل بعد نهاية فترة عملهم في الإدارة الأمريكية. لكن جون كيري، وزير الخارجية الأسبق، كان جون كيري أول مسؤول أمريكي في موقعه الرسمي أنحى باللائمة بكل وضوح على نتنياهو. أدار كيري مفاوضات المقاربة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وأغلب جلساتها كانت في عمان. في استجواب أمام لجنة تابعة للكونغرس حول الوضع في

الشرق الأوسط، وقعت كلمات كيري كالصاعقة على آذان الحضور. وجه كيري اللوم إلى نتنياهو وحملته مسؤولية فشل الجهود الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي حين رفض وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة، ورفض الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ممن كان يقبعون فيها قبل التوقيع على اتفاق أوسلو. كان نتنياهو قد تعهد بالإفراج عنهم أمام كيري ومع ذلك، تنكر لاتفاقه مع وزير الخارجية الأمريكي. انتقمت إدارة الرئيس أوباما من سوء المعاملة التي لقيتها من نتنياهو من خلال الأمم المتحدة. قرر الرئيس أوباما عدم استخدام حق النقض، الفيتو، ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 يوم 23 كانون الأول 2016 الذي أقر أن كل الإجراءات والسياسات التي اتبعتها إسرائيل في الأراضي التي احتلتها عام 1967 منافية للقانون الدولي ولاغية حسب أحكامه.

تبحث القيادة الفلسطينية اليوم عن مختلف الطرق السياسية والدبلوماسية الكفيلة بإنفاذ حل الدولتين. أبرز هذه الخطوات النشاط الدبلوماسي الهائل على مدار العقد الأخيرين لتحقيق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وفرض هذا الاعتراف على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. ووصل عدد الدول التي تعترف اليوم بدولة فلسطين إلى [149 دولة](#) لدى بعضها سفارات مؤقتة في رام الله، إلى أن يتم إنجاز حل الدولتين وقيام دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية حيث تنتقل إليها سفارات الدول لدى فلسطين.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في جلستها يوم 29 تشرين الثاني 2012، قد اعترفت في قرارها رقم 19/67 بدولة فلسطين ومنحتها صفة دولة مراقبة. ومع ذلك، لم تنجح الشرعية الدولية ولا أي جهة أخرى في لجم الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وأبرزها تقطيع أوصال الضفة الغربية وتفتيتها بطريقة لن تسمح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. لكن القيادة الفلسطينية واصلت وستواصل مسعاها لإنجاز حل الدولتين ليتمتع الشعب الفلسطيني بحريته الكاملة، ويمارس حقه الطبيعي في تقرير المصير في دولته المستقلة.

وحافظت الحكومات الإسرائيلية منذ تلك الفترة (2016)، التي كان في غالبيتها نتنياهو رئيساً للوزراء، على خط سيرها المناقض لإرادة المجتمع الدولي. لكن الحكومة الراهنة السابعة والثلاثين التي شكلت يوم 29 كانون الأول 2022، صعدت من سياساتها وإجراءات بعيدة المدى بهدف تغيير الوضع القائم للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية بشكل جذري. ودفعها في ذلك انضمام وزراء من غلاة التطرف اليميني مثل إيتمار بن غفير وبتسائيل سموتريتش اللذين تبنا خطأ صداميا مع الشعب الفلسطيني وأفصحا عن رغبتهما في ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل.

وتلا ذلك مجموعة قرارات متطرفة وغير قانونية اتخذتها هذه الحكومة الإسرائيلية تمس بالوضع القانوني للأراضي المحتلة ولللاجئين الفلسطينيين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والمس بهيبتها ومقرها وموظفيها. وسحبت هذه الحكومة الامتيازات الممنوحة لموظفيها، وقطعت العلاقة معها. كما اتخذت قرارات تمنع فتح قنصليات للدول الأجنبية في القدس الشرقية. ونسفت جوهر العلاقة

التي أسستها اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك مختلف بنود الاتفاق، وتفاهمات إعادة الانتشار والولاية القانونية للمنطقة (أ) واتفاقية باريس الاقتصادية، ومصادرة عوائد الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية حتى وصل الأمر إلى تقويض قدرة الحكومة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها المالية والإدارية والتنفيذية تجاه المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وصولاً إلى قرار الكنيست الإسرائيلي يوم 18 تموز 2024 برفض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، رداً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة توصيتها بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي صاحب القرار في قبول عضوية الدول الجديدة.

لم تألُ إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، جهداً في التنكر لكل قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، منذ صدور قرار التقسيم رقم 181 عام 1947 ومروراً بالقرار 194 اللذين أسسا لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بناءً على تعهدها بالاعتراف بالدولة العربية التي نص عليها قرار التقسيم ولغاية القرار الأخير للجمعية العامة في تموز 2024.

وتستعرض الورقة في الصفحات التالية عناوين ونفاصيل مختلف الخروقات الإسرائيلية التي ارتكبتها حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين التي توجت انحراف الحكومة نحو العنصرية والتطرف لدرجة شنت معها أسوأ حرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني مما حدا بدولة جنوب أفريقيا لتقديم دعوى جنائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل العليا، فيما انضم إلى جنوب أفريقيا عدد كبير من مختلف دول العالم مساندةً منها للحق الفلسطيني، وإدانته للحرب الهمجية الإسرائيلية على قطاع غزة، ولممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ككل.

التشريعات الصادرة عن الحكومة الائتلافية المتطرفة

1. سنت الحكومة المتطرفة الحالية ومنذ تشكيلها العديد من التشريعات والقوانين في الكنيست تعمل جميعها على تقويض حل الدولتين وتمس بقضيتين جوهريتين للصراع هما القدس واللاجئين من خلال التعرض لوكالة الأونروا وعملها. واتخذت قراراً بإغلاق مقر وكالة الغوث في الشيخ جراح بالقدس الشرقية وبناء تجمع سكاني استيطاني لليهود المتدينين مكانه.
2. أقرت الكنيست يوم 18 تموز 2024 قراراً برفض إقامة الدولة الفلسطينية. وأعلن وزير مالىتها المتطرف سموتريتش في مطلع شهر تشرين الثاني 2024 أنه أعطى الأوامر لتمهيد الطريق نحو إعلان الضم للضفة الغربية بمجرد تسلم الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مقاليد الحكم يوم 20 كانون الثاني 2025.
3. كانت الحكومة ذاتها عشية تشكيلها قد أعلنت في خطوطها العريضة أن "للشعب اليهودي الحق الحصري في تقرير المصير على أرض إسرائيل كاملة"، وكان ذلك جزءاً من الاتفاق الائتلافي مع حزب الصهيونية الدينية بزعامة سموتريتش على شكل تعهد "ببسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وكذلك قرار نقل صلاحيات "الإدارة المدنية" في العام 2023

من الحكم العسكري، ووزير الجيش، إلى وزير مدني في وزارة الأمن بتسائيل سموتريتش، كما اتفق على توسيع القوانين الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

4. أقرت الكنيست يوم 30 تشرين الأول 2024 تعديل القانون الأساس "القدس- عاصمة إسرائيل" بحيث يشمل حظر فتح ممثلات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين دون موافقة الحكومة الإسرائيلية. كما نص القانون الجديد، على مادة تمنع وكالة الغوث الدولية من ممارسة نشاطها في مناطق "السيادة الإسرائيلية" وتحظر التعامل معها. ويشمل هذا الحظر تحديدًا القدس الشرقية المحتلة، والبلدات والمخيمات التي ضمها الاحتلال الإسرائيلي لمناطق نفوذها، مثل مخيمي اللاجئين شعفاط وقلنديا. وبموجب هذا القانون سيتم نزع المكانة الدبلوماسية الممنوحة للعاملين في مختلف دوائر الوكالة. ومع أن القانون لم يتطرق إلى حظر عمل وكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنه حظر تعامل الأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية مع وكالة الغوث أو مع موظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5. تمثل سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية الحالية تنويجًا لاستراتيجية تهدف إلى تحقيق رؤية سياسية تتمثل في "السيادة الإسرائيلية الكاملة" على الضفة الغربية، وإقامة واقع من التفوق اليهودي ودفع الفلسطينيين المقيمين في المنطقة إلى أضيق مساحة جغرافية ممكنة.

6. أصبح الوزير الإضافي في وزارة الدفاع مسؤولاً عن منسق أعمال الحكومة في الإدارة المدنية في كل ما يتعلق بالجوانب المدنية. وبذلك سمحت التغييرات التي أدخلها الوزير الإضافي (سموتريتش) في وزارة الدفاع بنقل العديد من الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية إلى الحكومة الإسرائيلية ذاتها خارج نطاق سيطرة الجيش، الأمر الذي يعني عملياً ضمًا غير مرئي للأراضي المحتلة لإسرائيل.

7. كما أصبحت المستوطنات الإسرائيلية تابعة للهيئة الحكومية التي استحدثها الوزير سموتريتش وكأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل ما قبل 1967.

8. في أيار 2024 تم تعيين مدني لأول مرة نائباً لرئيس الإدارة المدنية للشؤون المدنية ويعني ذلك تعييننا سياسياً من قبل الوزير سموتريتش الأمر الذي يقطع التسلسل العسكري القيادي ويستولي على صلاحيات جيش الاحتلال لصالح الوزارة وكأن الاحتلال لم يعد قائماً في تلك المجالات. وهذا ما يمكن تسميته بالضم الزاحف والصامت.

9. كجزء من خطة توسيع الاحتياجات الأمنية، طلب الوزير سموتريتش تعريف أنشطة السلطة الفلسطينية كأشطة معادية، مما يسمح بمصادرة الأموال وفرض عقوبات إضافية عليها.

10. أصدرت سلطات الاحتلال مرا عسكرياً يمنح السلطات الإسرائيلية صلاحيات التصرف في "المحميات الطبيعية" التي اتفق عليها الجانبان في أوسلو على أن تبقى خارج سيطرة الاحتلال ودون تدخله على اعتبار أنها ستكون جزءاً من قضايا الحل النهائي التي حظر الاتفاق قيام أي من الطرفين بما يمكن أن يضر بالاتفاق على وضعها النهائي. ونص القرار على منح الصلاحية للاحتلال بهدم المباني الفلسطينية يفي تلك المحميات وخلق وقائع جديدة على الأرض تسمح بتغيير عملية صنع القرار فيما يتعلق بإدارة الأراضي في الضفة الغربية، وتكييفها وفقاً لوجهات نظره السياسية مع الانتقاص من صلاحيات السلطة الفلسطينية

- بشكل كبير مما يشكل تراجعاً عن اتفاق أوسلو. وتعتبر المحميات الطبيعية إحدى الأدوات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأراضي ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها. حتى أن الحكومة الحالية أعلنت عن عشرات الآلاف من الدونمات كمحميات طبيعية وغابات.
11. في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست يوم 19 تموز 2023 قال الوزير سموتريتش إنه، على عكس الإدارة المدنية التي كانت مخولة بإدارة سياسة الإنفاذ والتخطيط فقط في المنطقة ج، فإن الإدارة الجديدة تحت سلطته تعزم توسيع التفويض ليشمل المناطق أ و ب.
12. مع بداية الحكومة الإسرائيلية الـ 37، اتخذت خطوات قانونية وتنظيمية تهدف إلى إزالة العوائق البيروقراطية التي كانت تعرقل توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك من خلال تسريع عملية التخطيط والبناء وزيادة "جودة الحياة" للمستوطنين.
13. ومن بين التغييرات البارزة كانت تعديل القرار الحكومي رقم 150، الذي تم تعديله في 18 حزيران 2023 ليشمل تغييرين رئيسيين يتعلقان بالتخطيط والبناء في الضفة الغربية. التغيير الأول تمثل في نقل صلاحية الموافقة على مراحل التخطيط من وزير الدفاع إلى الوزير الإضافي في وزارة الدفاع، مما منح بتسلييل سموتريتش السلطة السياسية للموافقة على الإنشاءات الجديدة في الأراضي المحتلة. أما التغيير الثاني فقد تمثل في تقليل الحاجة إلى الموافقة السياسية، والتي كانت مطلوبة في كل مرحلة من مراحل التخطيط، إلى مرحلة واحدة فقط. وبالتالي، أصبح من الممكن تسريع عملية إنشاء المستوطنات الجديدة وإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير القانونية.
14. في 21 آذار 2023، تم تمرير تعديل على قانون فك الارتباط، مما سمح بالسكن اليهودي الدائم في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية التي تم إخلاؤها خلال خطة فك الارتباط. كانت هذه الخطوة الأولى لإعادة إقامة أربع مستوطنات تم إخلاؤها، وإضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية غير القانونية في حومش. وتبع ذلك قراراً أصدره وزير الدفاع آنذاك غالانت بتوسيع نطاق تطبيق القانون لإلغاء فك الارتباط في الضفة الغربية.
15. كما أعلنت وزارة الاتصالات في 2 نيسان 2024 عن خطة شاملة لتعزيز تغطية الاتصالات الإسرائيلية في الضفة الغربية بميزانية قدرها 50 مليون شيكل. تشمل الخطة إنشاء مواقع اتصالات في 20 موقعاً مختاراً، مع بناء مواقع إضافية بالتنسيق مع قادة المستوطنات واحتياجات المستوطنين.
16. بعد تشكيل الحكومة، تقرر تخصيص 8 مليارات شيكل لكل من عامي 2023 و 2024 لأغراض مختلفة مدرجة في الاتفاقات الائتلافية، معظمها للقطاعات الحريدية والدينية القومية. من بين هذا المبلغ، تم تخصيص 620 مليون شيكل للمستوطنات فقط. ومع بداية الحرب، قررت الحكومة خفض الأموال الائتلافية لعام 2024 بحوالي 5.7 مليار شيكل، بما في ذلك خفض حوالي 140 مليون شيكل كانت مخصصة للمستوطنات. ومع ذلك، تمت إضافة مخصصات جديدة تبلغ 530 مليون شيكل لصالح المستوطنات.
17. في شباط 2023، قررت الحكومة الإسرائيلية إضفاء الشرعية الفورية على عشر بؤر استيطانية غير قانونية والتقدم في إضفاء الشرعية على عشرات البؤر الاستيطانية الأخرى. تم اختيار بعضها لإضفاء الشرعية كأحياء جديدة للمستوطنات القائمة. إعلان "أراضي دولة"

تشمل هذه الأراضي التي تُعلنها الإدارة المدنية كأراضي دولة، ما يقرب من مليون دونم في الضفة الغربية، والتي تم إعلانها كأراضي دولة منذ الثمانينات.

18. الأوامر العسكرية الإسرائيلية الجديدة المتعلقة بـ "المحمية الطبيعية الاتفاقية 1" في 18 تموز 2024 وقع قائد القيادة المركزية الإسرائيلية على أمرين عسكريين يمنحان إسرائيل سلطات التنفيذ والتخطيط والبناء في المحمية الطبيعية الاتفاقية. والأمر الأول هو تعديل للأمر العسكري رقم 7 بشأن تنفيذ الاتفاقية المرحلية، حيث أضاف تعريف "المحمية الطبيعية الاتفاقية" كالمناطق المحددة في مذكرة واي ريفر. يحدد التعديل أن جميع السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالتخطيط والبناء في المحمية الطبيعية الاتفاقية تقع تحت سيطرة قائد قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة. والأمر الثاني بعنوان "توجيه بشأن تقييد البناء في المحمية الطبيعية الاتفاقية"، ويمنع بشكل فعلي أي بناء في تلك الأراضي، ويحدد شروط السلطات الإسرائيلية لهدم أي بناء قائم في تلك المنطقة تم إنشاؤه بعد توقيع اتفاقية واي ريفر. ومن خلال هذه الأوامر العسكرية، صادرت إسرائيل بشكل أحادي الجانب السلطات الممنوحة للسلطة الفلسطينية بموجب مذكرة واي ريفر والاتفاقية المرحلية، مما يشكل انتهاكاً لهذه الاتفاقيات والقانون الدولي.

19. اقتطاع أموال المقاصة وتعميق الأزمة المالية للسلطة كما اتخذت الحكومة المتطرفة إجراءات قانونية لاقتطاع أموال المقاصة واستخدام الأموال المجمدة المخصصة لقطاع غزة وأيضا الأموال المخصصة لعائلات الشهداء والأسرى لصفها كتعويضات وعلى علاج وتعويض المتضررين من عمليات فلسطينية. قرصنة أموال المقاصة هو مس جوهرى بعمل السلطة الوطنية الفلسطينية ومس أيضا بالضامن النرويجي لأموال المقاصة بعد اتخاذ إجراءات إسرائيلية عقابية بحق النرويج دون أي اعتبار دبلوماسي أو أخلاقي أو سياسي تبعا لاعترافها بالدولة الفلسطينية.

20. وتعمق قرصنة إسرائيل لأموال المقاصة بتجميد وقوننة السماح بصرف الأموال المجمدة للمتضررين من "ما يسمى بالعمليات الفلسطينية" وتشمل الأموال عدا عن الاقتطاعات الخاصة بالكهرباء والمياه والمستشفيات الأموال الخاصة بالعائلات الضريبة لقطاع غزة "تقدر يقارب 275 مليون شيكل". وأيضا الأموال المخصصة لعائلات الشهداء والأسرى. وقد فاقم ذلك من الأزمة المالية للسلطة حيث وبحسب بيانات وزارة المالية بلغت مديونية

¹المحمية الطبيعية بموجب اتفاقية" واي ريفر :تنص الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أن إعادة الانتشار العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية سيتم على ثلاث مراحل، وتكون كل مرحلة على فترات متباعدة ب 6 أشهر. إعادة الانتشار بموجب مذكرة واي ريفر :كانت مذكرة واي ريفر لعام 1998 تهدف إلى استئناف تنفيذ الاتفاقية المرحلية لعام 1995 تناولت مذكرة واي ريفر إعادة الانتشار المفصلة في الاتفاقية المرحلية، حيث تم الاتفاق على نقل 13 % من المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية، مقسمة إلى 1% للمنطقة (أ) و12% للمنطقة (ب)، لكن تم تحديد المراحل الأولى والثانية فقط من إعادة الانتشار في المذكرة، وتم ترحيل المرحلة الثالثة إلى لجنة مخصصة لهذا الغرض. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار فقط، حيث انسحبت إسرائيل بنسبة 2% من المنطقة (ج) ونقلت 7.1% من المنطقة (ب) إلى (أ) فيما لم يتم تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة كما كان متفقاً عليه في مذكرة واي ريفر.

السلطة قرابة 11 مليار دولار منها لموظفي القطاع العام ما يقارب مليار و400 مليون دولار عدا عن قرابة 11 مليار شيكل قرضها من الصندوق التقاعدي وما يقارب مليار و400 مليون دولار أيضاً، هي قيمة المستحقات والمتأخرات للقطاع الخاص الفلسطيني، أغلبها بنسبة 70% للقطاع الصحي (المستشفيات وموردي الأدوية). وان الدين العام للحكومة الفلسطينية للبنوك وصل إلى 2 مليار و700 مليون دولار، وهو إجمالي التمويل الممنوح للحكومة من قبل البنوك، مؤكداً وجود فوائد على هذه الأموال. وان الحكومة وصلت للحد الأقصى من التمويل والاقتراض من البنوك، وهذا يتوقف على جزء مهم له علاقة بقدرة البنوك. كما ان "قيمة الدين الخارجي وصلت لمليار ونصف مليار دولار، وله علاقة بتراكم وهو ليس جديد، بل قديم منذ نشوء السلطة الفلسطينية، وهو يتعلق بقروض وتمويلات لمشاريع كانت بضمان الحكومات الفلسطينية وتنفذ من خلال الكثير من الوزارات. كمشاريع بنية تحتية. وأوضحت وزارة المالية أن "أكثر من 7 مليار شيكل قيمة ما يتم احتجازه الاحتلال من أموال المقاصة الفلسطينية، إضافة لأكثر من مليار شيكل لها علاقة بضريبة المغادرة التي تخص المعابر، عندما يسافر المواطن الفلسطيني ويدفع هذه الضريبة. وان المقاصة ما بعد السابع من أكتوبر أصبحت قيمتها لا تتجاوز في أحسن الحالات 400 مليون شيكل. عدا عن تراجع الإيرادات الضريبة وأيضاً الناتج القومي الذي كان يشكله العمال في الداخل الذين فقدت السوق دخلهم نتيجة لحضر دخولهم حيث تراجعت الإيرادات المحلية بأكثر من 50%.

التحليل القانوني للإجراءات والسياسات الإسرائيلية

الإطار القانوني الدولي أصدرت محكمة العدل الدولية بإصدار رأي استشاري في 19 تموز 2024 يشمل تحليل شامل للسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة فيما يتعلق بالاحتلال طويل الأمد، وسياسات الاستيطان، ومحاولات الضم. وقد أكدت المحكمة أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 يخضع للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، خاصة لوائح لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 هذه الأدوات القانونية، إلى جانب القانون الدولي العرفي، تفرض على سلطة الاحتلال التزاماً بإدارة الأراضي المحتلة لصالح السكان الأصليين واحترام القوانين السارية فيها إلا إذا كانت تمنعها الظروف.

الاحتلال طويل الأمد أكدت المحكمة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والذي بدأ في عام 1967 يخضع للقانون الدولي الإنساني، وأن الاحتلال يجب أن يكون مؤقتاً ويهدف إلى إرساء النظام العام حتى يتم استعادة السيادة للسكان الأصليين. لكن، الاحتلال طويل الأمد، مصحوباً بالإجراءات الإسرائيلية التي تشير إلى نية لضم أجزاء من الأراضي، يقوض هذا المبدأ.

سياسة الاستيطان حرّمت المحكمة سياسة الاستيطان الإسرائيلية وخلصت إلى أن نقل المدنيين الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يعد انتهاكاً للمادة 49 التي تحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

استغلال الموارد الطبيعية أشارت المحكمة إلى أن استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في المنطقة (ج) يتعارض مع القانون الدولي وتعتبر سلطة الاحتلال فقط مدير للموارد التي يجب استخدامها لفائدة السكان الأصليين فقط.

التشريعات والإجراءات التمييزية نظرت المحكمة في التشريعات والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى التمييز المنهجي ضد الفلسطينيين، مثل القيود الشديدة على حرية الحركة وهدم الممتلكات الفلسطينية، وأقرت عدم قانونيتها.

محاولات الضم حددت المحكمة أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية تعتبر ضمماً بحكم الأمر الواقع، وهو ما يحظره القانون الدولي.

تحليل المحكمة حول الاتفاقيات المرحلية والقانون الدولي الإنساني أكدت المحكمة أن اتفاقات أوسلو، التي تعد اتفاقات سياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لها تأثيرات على إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، شددت المحكمة على أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن تغير الالتزامات الأساسية للأطراف بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. كما أكدت المحكمة أن الاتفاقات المؤقتة لا تعفي إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وأشارت المحكمة إلى أن اتفاقات أوسلو كانت تهدف إلى أن تكون ترتيبات مؤقتة لتسهيل الانتقال نحو اتفاقية وضع نهائي يتم استخدامها من قبل إسرائيل لتبرير إجراءاتها إطالة أمد الاحتلال بشكل غير قانوني.

قرار الجمعية العامة بتبني الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

صدر قرار الجمعية العامة بتبني قرار محكمة العدل الدولية والرأي الاستشاري حول عدم قانونية الاحتلال وذلك خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين. قدم مشروع القرار عدة دول منها فلسطين، للمرة الأولى بعد حصولها على امتيازات إضافية بموجب قرار سابق من الجمعية العامة. صوت لصالح القرار 124 عضواً، وعارضه 14 عضواً فيما امتنع 43 عن التصويت.

يتضمن قرار الجمعية العامة ما يلي

- أن تنهي إسرائيل - دون إبطاء - وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون مدة أقصاها 12 شهراً من تاريخ "اتخاذ القرار".
- أن تمثل إسرائيل دون إبطاء لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك على النحو الذي تنص عليه محكمة العدل الدولية وبأن تقوم إسرائيل بجملة أمور منها
 - سحب جميع قواتها العسكرية من الأرض الفلسطينية المحتلة،
 - إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية بما في ذلك الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة وتفكيك أجزاء الجدار الذي شيدته إسرائيل،

- إعادة الأراضي وغيرها من الممتلكات غير المنقولة، وجميع الأصول التي تم الاستيلاء عليها منذ بدء احتلالها عام 1967،
- السماح لجميع الفلسطينيين الذين نزحوا أثناء الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية،
- عدم إعاقة الشعب الفلسطينية عن ممارسة حقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.
- وتناشد الجمعية العامة في القرار جميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.
- وتقرر عقد مؤتمر دولي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.
- كما تدعو الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، يتناول ما يلزم من تدابير لتنفيذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
- ويطلب القرار من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال 3 أشهر، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

العواقب القانونية على إسرائيل

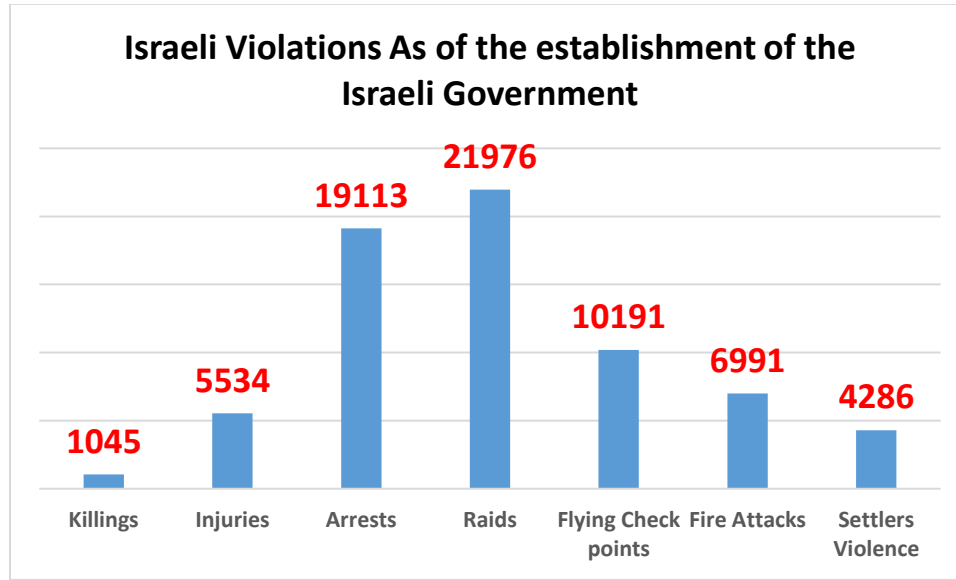
- خلص قرار محكمة العدل العليا وقرار الجمعية العامة إلى أن استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعد غير قانوني بموجب القانون الدولي. وحددت المحكمة عدة عواقب قانونية لإسرائيل، بما في ذلك
- الالتزام بوقف الأنشطة غير القانونية يجب على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الغير قانونية ومنها الأنشطة الاستيطانية فوراً ووقف استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف محاولات الضم.
- الالتزام بتقديم التعويض يجب على إسرائيل تقديم تعويض كامل عن الأضرار الناجمة عن أفعالها غير القانونية دولياً.

العواقب القانونية على الدول الأخرى

- أكدت المحكمة مسؤوليات الدول الأخرى فيما يتعلق بالأفعال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل.
- عدم الاعتراف وعدم المساعدة حيث يتوجب على جميع الدول عدم الاعتراف بالوضع الناتج عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- الالتزام بالتعاون إذ يجب على الدول التعاون مع الأمم المتحدة لضمان وقف الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل وتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

العواقب القانونية على الأمم المتحدة

- أوضحت المحكمة أيضا مسؤوليات الأمم المتحدة للتمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة وأنه يجب على الأمم المتحدة وأعضائها التمييز، في تعاملاتهم مع إسرائيل، بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967
- الإجراءات من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن إذ حثت كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.



أبرز حالات القتل

يوم 2022/11/3 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين ومخيمها، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمداهمة عدد من المنازل والمحال التجارية، مما أدى إلى استشهاد مواطنين اثنين أحدهما الطفل هما محمد سامر محمد خلوف 15 عاماً - سكان بلدة برقين، وفاروق جميل حسن سلامة 28 عاماً - سكان مخيم جنين، وجرح 4 مواطنين (بينهم مواطنة وابنتها).

يوم 2022/11/9 أطلقت قوات الاحتلال قرب مدخل بلدة بيت أمر، الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى جرح 4 مواطنين (بينهم 3 أطفال) هم عدي سعدي اخليل 14 عاماً، أيمن عيسى العلامي 15 عاماً، يوسف أحمد العري 15 عاماً، ومحمود سعود اخليل.

يوم 20/11/2022 اعتدت قوات الاحتلال قرب البؤرة الاستيطانية "ايبي هناحل" المقامة على أراضي قرية كيسان، بالضرب على الطفلتين رغد مصطفى إبراهيم عبيات 14 عاماً، وعلى شقيقتها - دينا 13 عاماً، أثناء قيامهما برعي الأغنام قرب البؤرة الاستيطانية.

يوم 21/11/2022 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، كما أطلقت قذائف الأيرجا باتجاه منزل أثناء محاصرته، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد المواطن محمود عبد الجليل السعدي 18 عاماً. (طالب في الثانوية العامة)، وجرح 4 آخرين، واعتقلت مواطناً.

يوم 22/11/2022 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام الأحياء الشرقية لمدينة نابلس، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة خلال مرافقتها لمجموعة من المستوطنين لزيارة (قبر يوسف)، مما أدى إلى استشهاد الطفل أحمد أمجد محمد شحادة 16 عاماً - سكان مدينة نابلس، وجرح 32 مواطناً (بينهم طفل، ومواطن - بجروح خطيرة)، وإصابة 75 مواطناً - بحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المدمع.

يوم 8/12/2022 أطلقت قوات الاحتلال قرب بلدة عابود، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل ضياء محمد شفيق الريماوي 17 عاماً - سكان بلدة بيت ريماء، وجرح 5 مواطنين (أحدهم جراحه خطيرة) ونقل على الأثر إلى أحد المشافي الإسرائيلية للعلاج.

يوم 9/1/2022 استشهد المواطن نبيل شلح 59 عاماً - سكان حي الشجاعية بمدينة غزة، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة في شهر 5 عام 2021.

يوم 11/12/2022 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفلة جنى مجدي عصام زكارنة 16 عاماً. أثناء تواجدها على سطح منزلها، وجرح 2 من المواطنين.

يوم 14/12/2022 دهست مركبة عسكرية لقوات الاحتلال في قرية رافات، المواطن سند حسين عودة - سكان مخيم الأمعري، مما أدى إلى إصابته - بجروح ورضوض، وأدخل على الأثر إلى المشفى الحكومي في مدينة رام الله للعلاج.

يوم 16/12/2022 أطلقت قوات الاحتلال قرب معسكر "عوفر" المقام قرب بلدة بيتونيا، النار باتجاه الطفل محمد محمود عبد الكريم حمامرة 16 عاماً - سكان بلدة بيتونيا، مما أدى إلى إصابته - بجروح، وأدخل على الأثر إلى المشفى الحكومي بمدينة رام الله للعلاج.

يوم 2022/12/17 دهس مستوطن (بشكل متعمد) أثناء قيادته مركبته على الشارع الرئيس نابلس - رام الله قرب حاجز مفرق زعترة، 2 من المواطنين هما محمد يوسف مطير 37 عاماً، وشقيقه مهند 18 عاماً - سكان مخيم قلنديا بمحافظة القدس، أثناء قيامهما بتصليح أحد إطارات مركبتهما بجانب الطريق، مما أدى إلى استشهادهما، ولاذ المستوطن بالفرار من المكان.

يوم 2023/1/1 أطلقت قوات الاحتلال أثناء قيامها بهدم 3 شقق سكنية لعائلي شهيدين في قرية كفر دان، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، مما أدى إلى استشهاد 2 من المواطنين هما محمد سامر حوشية 21 عاماً - سكان بلدة اليامون، وفؤاد محمود أحمد عابد 19 عاماً - سكان قرية كفر دان، وجرح 6 مواطنين (أحدهم بجروح خطيرة).

يوم 2023/1/3 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى جرح المواطن عبد الله مسعود (فقد عينه اليسرى) - سكان بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس.

يوم 2023/1/3 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مخيم الدهيشة بمدينة بيت لحم، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، مما أدى إلى استشهاد الطفل آدم عصام شاعر عياد 16 عاماً، وجرح طفلاً آخر.

يوم 2023/1/5 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مخيم بلاطة بمدينة نابلس، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمحاصرة وتفتيش منزل، مما أدى إلى استشهاد الطفل عامر أبو زيتون 16 عاماً، وجرح مواطن.

يوم 2023/1/6 أطلقت قوات الاحتلال قرب قرية بيت دجن، قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين المشاركين في مظاهرة ضد اعتداءات المستوطنين ومصادرة الأراضي لصالح مشاريع استيطانية، مما أدى إلى إصابة 10 مواطنين - بحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المدمع.

يوم 2023/1/7 أطلقت قوات الاحتلال في منطقة الكعابنة - الزويدين الواقعة شرق بلدة يطا، قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، أثناء محاولتهم التصدي لأحد المستوطنين بعد قيامه بنصب 4 بيوت متنقلة (كرفانات) على مساحة أرض تقدر بـ 10 دونمات في محاولة للاستيلاء عليها، مما أدى إلى جرح 2 من المواطنين بقنابل الصوت في القدم، ونقلوا على الأثر إلى المشفى للعلاج، وإصابة عدد من المواطنين - بحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المدمع.

يوم 2023/1/11 أطلق أحد المستوطنين قرب البؤرة الاستيطانية "حفات يهودا" المقامة قرب بلدة السموع، النار باتجاه المواطن سند محمد عثمان سمامرة 19 عاماً - سكان بلدة الظاهرية، بحجة قيامه بطعن مستوطن، مما أدى إلى استشهاده.

يوم 2023/1/12 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة نابلس، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، أثناء قيامها بمحاصرة ومداهمة مخبز، مما أدى إلى جرح 10 مواطنين (بينهم 2 من الصحفيين، و 2 جرحاً تعرضهما للدهس).

يوم 2023/1/12 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام بلدة قباطية، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمداهمة عدد من المنازل، مما أدى إلى استشهاد 2 من المواطنين هما حبيب محمد عبد الرحمن كميل 25 عاماً، وعبد الهادي فخري يوسف نزال 19 عاماً، وجرح 3 آخرين.

يوم 2023/1/14 استشهد المواطن يزن سامر الجعبري 19 عاماً - سكان بلدة اليامون، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها خلال اقتحام قوات الاحتلال قرية كفر دان يوم 2023/1/2.

يوم 2023/1/16 استشهد الطفل عمر خالد لطفي الخمور 14 عاماً - سكان مخيم الدهيشة بمدينة بيت لحم، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها خلال مواجهات مع قوات الاحتلال أثناء اقتحامها مخيم الدهيشة.

يوم 2023/1/17 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة نابلس، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، خلال مرافقتها مجموعة من المستوطنين أثناء زيارتهم (قبر يوسف)، مما أدى إلى جرح 3 مواطنين (بينهم طفل، ومواطن جرحاً تعرضه للدهس بمركبة عسكرية).

صباح يوم 2023/1/26 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين ومخيمها، عدداً من القذائف المضادة للدروع والرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد 9 مواطنين (بينهم مواطنة مسنة)، وجرح 20 آخرين (بينهم 4 جراحهم خطيرة، و 2 من الأطفال). وهم صائب عصام محمود ازريقي 24 عاماً - سكان مدينة جنين، عز الدين ياسين صلاحات 26 عاماً، عبد الله مروان الغول 18 عاماً، وسيم أمجد أبو جعص 19 عاماً، المواطنة (المسنة) - ماجدة عبد الفتاح محمود عبيد 61 عاماً - سكان مخيم جنين، معتصم محمود أحمد أبو الحسن 37 عاماً - سكان بلدة اليامون، محمد محمود صبح 30 عاماً، محمد سامي غنيم 34 عاماً، وشقيقه نور 23 عاماً - سكان بلدة برقين.

يوم 2023/1/26 استشهد الطفل نايف العويدات 13 عاماً - سكان مخيم النصيرات، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها جراء قصف جوي لطائرات الاحتلال خلال العدوان على قطاع غزة العام الماضي.

يوم 2023/1/27 أطلقت قوات الاحتلال في مستعمرة "النبي يعقوب" المقامة على أراضي بلدة بيت حنينا، النار باتجاه المواطن خيري موسى خيري علقم 21 عاماً - سكان حي راس العامود بمدينة القدس، مما أدى إلى استشهاده، بعد قيامه بإطلاق النار باتجاه مجموعة من المستوطنين قرب مدخل كنيس يهودي، والذي أسفر عن مقتل وجرح عدد من المستوطنين.

يوم 2023/1/27 استشهد الطفل وديع عزيز أبو رموز 16 عاماً - سكان حي سلوان بمدينة القدس، متأثراً بجروحه الخطيرة التي أصيب بها خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في حي سلوان بمدينة القدس بوقت سابق.

يوم 2023/2/12 أطلق قوات الاحتلال أثناء اقتحام مخيم جنين، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل قصي رضوان يوسف واكد 14 عاماً، وجرح 2 من المواطنين (أحدهما جروحه خطيرة).

يوم 2023/3/2 أطلقت قوات الاحتلال قرب مدخل بلدة عزون، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل محمد نضال سليم 15 عاماً، وجرح 2 آخرين (أحدهما جراحه خطيرة).

يوم 2023/3/8 استشهد الطفل وليد سعد داود نصار 14 عاماً - سكان مدينة جنين، متأثراً بإصابته - بجروح خطيرة، أثناء اقتحام مدينة جنين ومخيمها في وقت سابق.

يوم 2023/3/9 اعتدت قوات الاحتلال في البلدة القديمة بمدينة الخليل، بالضرب والشتم على 2 من الأطفال (أشقاء) وهما محمد الرجبي 6 أعوام، وقيس الرجبي 8 أعوام

يوم 2023/6/19 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين ومخيمها، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمداهمة عدد من المنازل، مما أدى إلى استشهاد 3 مواطنين (بينهم طفل) وهم أحمد يوسف صقر 15 عاماً، خالد عزام عصاصة 21 عاماً، وقسام فيصل أبو سرية 29 عاماً، وجرح 35 مواطناً (بينهم 6 جراحهم خطيرة وصحفي).

يوم 2023/9/5 أطلقت قوات الاحتلال قرب قرية الزبيدات، النار باتجاه المواطن محمد يوسف إسماعيل زبيدات 17 عاماً - سكان قرية الزبيدات، بحجة إطلاق النار باتجاه جنود الاحتلال، مما أدى إلى استشهاد.

يوم 2023/9/19 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة جنين ومخيمها، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، كما أطلقت عدد من القذائف باتجاه 2 من المنازل أثناء محاصرتيها في المخيم، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد 4 مواطنين هم محمود خالد عرعرأوي 24 عاماً -سكان مخيم جنين، محمود علي نافع السعدي 23 عاماً - سكان مخيم جنين، رأفت عمر خمائسه 22 عاماً - سكان مدينة جنين، وعطا ياسر موسى 29 عاماً - سكان قرية مركة. كما أصيب في الاقتحام 30 مواطناً (بينهم 5 أطفال) هم مصعب منتصر الصوص 17 عاماً، عبد الكريم مرعي، سامر بشار راتب عويس 17 عاماً، أحمد محمد حسني 17 عاماً، محمود رائد عبد اللطيف عجاوي 16 عاماً، محمود أحمد فايز تركمان، محمد عادل سبتي بني غرة 16 عاماً، محمد عصري فياض، سيف الحق جبر، أحمد القنيري، محمود أبو فرج، سامر ماجد الخطيب، محمد جميل محمد حسيني، أمجد عزمي نشرتي، يامن محمود جرار، حسام طالب، أحمد السعدي، تامر حكم عصام جرار، نجاح مصطفى أحمد مرعي، أحمد محمد محمود عبد الخالق، وليد عدنان محمد طالب، قيس رائد الحاج أحمد، وائل سلمان الشاعر، حسام جميل حسين رحال، أسعد عطا، طلال حصري، مسلم عاروري، أحمد سليط، فتحي موسى، وعلي جبر.

يوم 2023/11/2 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة البيرة، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل أيهم محمود الشافعي 14 عاماً، وجرح 3 مواطنين.

يوم 2023/11/3 أطلقت قوات الاحتلال في منطقة باب الزاوية بمدينة الخليل، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين المتظاهرين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل محمد وائل وائل عطا الجعبري 17 عاماً، جرح 2 من مواطنين.

يوم 2023/11/28 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مدينة طوباس، الرصاص الحي المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمحاصرة منزل، كما قصفت المنزل بقذيفة صاروخية، مما أدى إلى استشهاد الطفل عمرو أحمد جميل وهدان 14 عاماً، وجرح 4 مواطنين.

صباح يوم 2023/12/6 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام بلدة طمون، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمداومة عدد من المنازل، مما أدى إلى استشهاد الطفل عبد الرحمن عماد خالد حسن بني عودة 16 عاماً، وجرح طفل.

يوم 2023/12/12 واصلت قوات الاحتلال في مدينة جنين ومخيمها، إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها لإطلاق

النار والرشق بالحجارة، أثناء قيامها بمداهمة العديد من المنازل، مما أدى إلى استشهاد 3 مواطنين (بينهم طفل) هم فؤاد عماد عباهرة 36 عاماً، ورشاد محمد سلامة تركمان 18 عاماً، وأحمد محمد أسعد علي سمار 13 عاماً، وجرح 4 مواطنين (بينهم صحفي).

يوم 2024/1/5 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام بلدة بيت ريماء الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل أسيد طارق أنيس الريماوي 17 عاماً، وجرح 7 مواطنين.

يوم 2024/1/29 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام منطقة خربة الدير في بلدة تقوع، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى إلى استشهاد الطفل راني ياسر خلف الشاعر 16 عاماً - سكان بلدة تقوع، وجرح طفل آخر.

يوم 2024/5/26 أطلقت قوات الاحتلال المتواجدة على مدخل بلدة سعير، النار باتجاه الطفل مجد شاهر إسماعيل عرامين 14 عاماً - سكان بلدة سعير، مما أدى إلى استشهاده.

يوم 2024/7/5 قصفت طائرة مسيرة (بدون طيار)، بصاروخ استهدف مجموعة من المواطنين، مما أدى إلى استشهاد 7 مواطنين (بينهم 2 أشقاء) هم أحمد باسم العموري 20 عاماً - سكان مخيم جنين، وقصي أمجد هزوز 23 عاماً - سكان مدينة جنين، وفؤاد إياد عزيز أشقر 25 عاماً - سكان بلدة السيلة الحارثية، وياسين أحمد محمود العريدي 30 عاماً - سكان قرية جلقموس، ومحمد محمود محمد جبارين 54 عاماً - سكان مدينة جنين، وهمام أسعد حشاش 23 عاماً، وشقيقه حارث أسعد حشاش 19 عاماً - سكان مدينة جنين، وجرح 2 آخرين.

يوم 2024/7/9 أطلقت قوات الاحتلال في المنطقة الواقعة بين قريتي دير أبو مشعل وعابود، النار باتجاه مركبة أثناء مرورها على الشارع الرئيس في المكان، مما أدى إلى استشهاد الطفل غسان غريب زهران 13 عاماً - سكان قرية دير أبو مشعل.

يوم 2024/7/27 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام مخيم بلاطة بمدينة نابلس، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، كما قصفت طائرة مسيرة بصاروخ استهدف تجمعاً للمواطنين، مما أدى إلى استشهاد 2 من المواطنين (أحدهما طفل) هما لؤي محمد مصطفى مشة 17 عاماً، وعلي بسام حشاش 24 عاماً.

يوم 2024/8/5 أطلقت قوات الاحتلال أثناء اقتحام بلدة عقابا، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، بحجة تعرضها للرشق بالحجارة، مما أدى

إلى استشهاد 4 مواطنين (بينهم طفل) وهم بلال عز الدين صوافطة 14 عاماً، نور محمد ياسين الياسين 19 عاماً، عميد ياسين غنام 19 عاماً، وأيسر محمد قاسم أبو عرة 36 عاماً، وجرح 7 مواطنين (بينهم طفل).

يوم 2024/8/28 قصفت طائرة حربية مسيرة (بدون طيار) بصاروخ، استهدف مجموعة من المواطنين في مخيم الفارعة، مما أدى إلى استشهاد 4 مواطنين (بينهم 2 أطفال أشقاء) هم مراد مسعود جعابصة 13 عاماً، وشقيقه محمد 17 عاماً، وإبراهيم عبد القادر غنيمي 22 عاماً، وأحمد صالح نبريصي 23 عاماً، وجرح 8 مواطنين.

يوم 2024/10/3 قصفت طائرة حربية إسرائيلية بصاروخ، استهدف مجموعة من المواطنين داخل مقهى في مخيم طولكرم، مما أدى إلى استشهاد 18 مواطناً (بينهم مواطن وزوجته وأولاده كون منزلهم ملاصق للمقهى المستهدف) وهم غيث بديع رضوان (28 عاماً)، وزاهي ياسر عوفي (40 عاماً)، وأيمن خالد طنجي (31 عاماً)، وعاصم نعمان قوزح (22 عاماً)، وباسل محمود نافع (18 عاماً)، وأنور محمد مسيمي (35 عاماً)، وأحمد جمال عبيد (35 عاماً)، وسجى ناصر خريوش (28 عاماً)، وعمر نمر فيات (29 عاماً)، ومحمد صلاح أبو زهرة (32 عاماً)، ومحمد مأمون عنبص (16 عاماً)، وركان بلال عواد، ومحمود ناصر خريوش (23 عاماً)، وشام محمد أبو زهرة (7 أعوام)، وكرم محمد أبو زهرة (8 أعوام)، ومحسن غازي دبايا (23 عاماً)، ومجدي جمال سالم (19 عاماً)، وأثير مجدي لويسي (28 عاماً)

أبرز حالات اعتداءات المستوطنين

يوم 2023/11/2 دخلت مجموعة من المستوطنين المسلحين إلى أطراف قرية دير شرف، وأضرمت النار في مغسلة للمركبات تعود ملكيتها للمواطن زياد طياري، وبمركبة تعود ملكيتها للمواطن باسل الواوي، وبأجزاء من منشار حجر وتكسير محل بلاط تعود ملكيته للمواطن مراد مرقة، وفي حاوية (كونتينر) تعود ملكيتها للمواطن معترف فائق، كما هاجمت منزل المواطن عماد ناصر، وإطلاق النار ورشق الحجارة على منازل المواطنين، كما تدخلت قوات الاحتلال وأطلقت الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين، أثناء محاولتهم التصدي للمستوطنين، مما أدى إلى جرح طفل كما وقامت مجموعة أخرى من المستوطنين المسلحين بوقت آخر من نفس اليوم، بتوزيع منشورات تحذر المواطنين المزارعين وتهددتهم بحرق أشجارهم في حال دخولهم إلى أراضيهم الزراعية في قرية قريوت.

يوم 2023/11/8 دخلت مجموعة من المستوطنين في منطقة خربة الحمام قرب قرية النزلة الشرقية، إلى مزرعة المواطن محمد جالولي، وتخریب محتوياتها وتدمير مزروعات وأعشاب طبية (زعتر وروزماري وميريمية) مزروعة على 5 دونمات، كما رفعت علم الاحتلال على جبل القرين في خربة الحمام، وانسحبت لاحقاً.

يوم 2023/11/24 دهس مستوطن أثناء قيادته مركبته على الشارع الالتفافي شرق بلدة يطا، المواطن أيمن محمد الهليس (من ذوي الاحتياجات الخاصة)، مما أدى إلى استشهاده.

يوم 2023/12/21 2023 قام أحد مستوطني مستعمرة "نفيه دانيال" المقامة جنوب بلدة الخضر، بتجريف 15 دونماً وهدم سلاسل حجرية في منطقة الثغرة، مما أدى إلى اقتلاع نحو 1000 شجرة عنب ولوزيات تعود ملكيتها للمواطنين يوسف خليل دعدوع، وإسماعيل محمد دعدوع، ومحمد أبو سمرة.

يوم 2024/1/31 دخلت مجموعة من المستوطنين إلى أراضي المواطنين الزراعية التابعة لقرية دير شرف والواقعة مقابل مستعمرة "شافي شمرون"، واقتلعت 450 غرسة زيتون ولوزيات مزروعة على مساحة 10 دونمات تعود ملكيتها للمواطن غازي عنصري

يوم 2024/2/2 دهس مستوطن أثناء قيادته مركبته قرب قرية كيسان، قطع أغنام تعود ملكيته للمواطن مصطفى إبراهيم عبيات، مما أدى إلى نفوق رأس من الأغنام وإصابة رأس آخر، فيما لاذ المستوطن بالفرار باتجاه البويرة الاستيطانية "أبي هناحل" المقامة قرب القرية.

يوم 2024/3/15 دخلت مجموعة من مستوطني البويرة الاستيطانية "إيش كودش" إلى أراضي المواطنين في بلدة قصرى، وقطعت أغصان أشجار الزيتون واللوزيات والعنب والتين المزروعة على مساحة 4 دونمات، كما هدمت غرفة زراعية وخربت وأزالت السياج المحيط بها، وسرقت أدوات الحراثة، وأطلقت النار عشوائياً على صاحب الأرض عاهد محمود عودة. مساء يوم 2024/3/17 وضعت مجموعة من المستوطنين في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، بوضع ملصقات تحريضية على مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الـ "UNRWA"، حيث تدعو لإغلاقها وتهدد العاملين فيها.

يوم 2024/8/6 دخلت مجموعة من المستوطنين إلى المنطقة الشرقية لقرية يتما، وأضرمت النار في مشطب مركبات تعود ملكيته للمواطن مصطفى عبد الحميد النجار، وحاصرت منزل المواطن عمر سليمان النجار، وحطمت زجاج نوافذ منزلي المواطنين حاتم قاسم أقرع، وعوض فرح النجار، وأضرمت النار في مركبتين تعود ملكيتهما للمواطنين داود النجار، وبهاء حرب النجار، وإحراق ساحة منزل المواطن عمر سليمان النجار، وتحطيم زجاج مركبة المواطن عبد الرحمن سليمان النجار.

يوم 2024/8/31 اقتحمت مجموعة من المستوطنين بلدة قصرى، وأضرمت النار في الإطارات المستهلكة بين منازل المواطنين، ورشقت الحجارة باتجاه المواطنين ومركباتهم مما أدى إلى تحطيم زجاج مركبة المواطن لثام علي كامل شواهنة - سكان بلدة كفرثلث بمحافظة قلقيلية، وإصابته بحجر في اليد، كما تدخلت قوات الاحتلال وأطلقت الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين أثناء محاولتهم التصدي للمستوطنين مما أدى إلى جرح 5 مواطنين.

يوم 2024/10/27 دخلت مجموعة من المستوطنين إلى أراضي المواطنين الزراعية التابعة لقرية بيتللو، وأطلقت النار عشوائياً أثناء اعتدائها على عدد من المواطنين المزارعين، أثناء قيامهم بقطف محصول ثمار الزيتون من أرضهم، مما أدى إلى إصابة 2 من المواطنين (أحدهما مواطنة) برضوض وكدمات، كما ألحقت أضراراً مادية بمركبات المواطنين في المكان.

يوم 2024/10/21 قام أحد حراس مستعمرة "إفني حيفتس"، بمنع المواطنين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم لقطع محصول ثمار الزيتون في منطقة راس أبو جمرة قرب بلدة بيت ليد، كما تدخلت قوات الاحتلال وأطلقت قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاههم، واحتجزت 2 من المواطنين، وأطلقت سراحهما لاحقاً.

إجراءات تهويد القدس المحتلة منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية

في القدس المحتلة، تسعى حكومة الاحتلال جاهدة إلى تأمين أغلبية يهودية مطلقة في المدينة. وتتستر وراء ما يسمى ببرامج تطوير مدينة القدس كعاصمتها الموحدة ومقراً لحكومتها. وقد قدمت في هذا الصدد أكثر من 20 ألف وحدة سكنية للمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، بينما تواصل إجراءاتها باتجاه دفع المزيد من المواطنين الفلسطينيين من المدينة، عبر القمع والإهمال السكني في المناطق الفلسطينية. وتفعل ذلك بشكل منهجي، مما يقوض حقوق الفلسطينيين في السكن ويكون رافعةً للتهجير.

ولا يزال أبناء شعبنا يواجهون اعتداءات الاحتلال على مقدساتهم، ومنعهم من الوصول إلى أماكن العبادة في القدس لأداء الصلاة، سواء عبر ما يسمى "بنظام التصاريح"، أو بنصب الحواجز على مداخل القدس وبالأخص البلدة القديمة، في انتهاك صارخ لحرية العبادة والحق في ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية وخاصة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال قيوداً على وصول المصلين المسلمين والمسيحيين إلى أماكنهم المقدسة في البلدة القديمة وخاصة في موسم الأعياد الدينية، فإنها تسمح للآلاف من المستوطنين بالتجول بحرية ودون قيود في البلدة القديمة وصولاً إلى حائط البراق.

وفي عمل استفزازي صارخ، دأب اليهود المتطرفون الإسرائيليون على اقتحام الحرم القدسي الشريف والتجوال في باحاته بشكل شبه يومي، تحت حراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلية وأداء "صلوات تلمودية" غير قانونية. ومنذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية في 29 كانون الأول 2022، ازداد عدد المتطرفين اليهود الذين اعتدوا على المسجد الأقصى المبارك بشكل كبير، إذ زاد عدد اليهود المتطرفين الذي اقتحموا الحرم القدسي الشريف عن 100 ألف.

إن المحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع القائم (Status Quo) للمسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، بما في ذلك حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى) تُعتبر انتهاكاً للوضع المعترف به دولياً للمدينة بأكملها. كما أن القيود المفروضة على حرية العبادة للفلسطينيين المسيحيين والمسلمين، فضلاً عن السياسات الإسرائيلية الأخرى التي تهدف إلى التهجير القسري للفلسطينيين من وطنهم، تعتبر جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

صعدت الحكومة الإسرائيلية اليمينية منذ تشكيلها في أواخر عام 2022 من سياسة هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولجأت إلى مبررات غير قانونية لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية الهادفة إلى اقتلاع وطرد أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم، وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والبؤر الاستيطانية العشوائية، والطرق الالتفافية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية. وتندرج سياسة هدم منازل وممتلكات الفلسطينيين تحت سياسة التطهير العرقي. وهي سياسة مخالفة بدرجة صارخة لنص المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحرم تدمير الممتلكات أيا كانت. وهي أيضا انتهاكٌ صارخٌ لنص المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا."

ومنذ 29 كانون أول من عام 2022، وهو اليوم الذي أدت به الحكومة 37 في الدولة القائمة بالاحتلال، ولغاية يوم 16 تشرين ثاني من عام 2024، اعتدت قوات الاحتلال على المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية والتجمعات البدوية، ونفذت حوالي (877) عملية هدم. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فقد هدمت قوات الاحتلال (2618) منشأة تتضمن (162) منشأة مموله من قبل المانحين و (1043) منزلا. وقد أدى ذلك إلى تشريد (1302) أسرة (6029) شخصا من بينهم (2558) طفلا، كما تأثر نتيجة ذلك عدد كبير من الأسر الفلسطينية قوامها (602874) فردا من بينهم (265683) طفلا. وفي القدس المحتلة، هدمت سلطات الاحتلال (414) منشأة من بينها (212) منزلا في كل من بلدة العيسوية، وسلوان، وراس العمود، وبيت حنينا، وجبل المكبر، والطور، وصور باهر، ووادي الجوز، ومخيم شعفاط، والبلدة القديمة، وغيرها. وقد أدى ذلك إلى تشريد (237) أسرة (1110) فردا من بينهم (525) طفلا، كما تأثر نتيجة ذلك عدد كبير من الأسر تضم (42565) فردا من بينهم (27544) طفلا.

انتهى